

# س ، ج في المحاسبة

أكثر من ٣٠ سؤال في

- الأصول الثابتة ومخصص إهلاكها
  - ما هي أنواع الخصومات عند البيع؟
  - طرق إنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
  - طرق جرد المخزون
  - الفرق بين المصروف والتكلفة والأصل
  - الأصول طويلة الأجل
  - طرق التخلص من الأصول الثابت
  - لماذا لا يتم اهتلاك الأرض؟
  - ما المقصود بالأصول غير الملموسة؟
  - ما المقصود بالإهلاك والإطفاء؟
  - ما المقصود بالأصول الاستخراجية؟
- والكثير الكثير من الأمثلة والتمارين المحلوثة عن كل ما سبق

من موقع

## جريدة المحاسبين

صوت...المحاسب



١. ما هو الإطار النظري للمحاسبة، اشرحه بالتفصيل كم تم شرحه بالمحاضرات يمكنك الاطلاع على الإطار النظري بالذهاب وتنزيله من الموقع التالي (تحت مساق نظم المعلومات المحاسبية: [http://alqashi.jeeran.com/Page\\_2.html](http://alqashi.jeeran.com/Page_2.html))
٢. اشرح باختصار معيار المحاسبة الدولي رقم ١ بخصوص عرض القوائم المالية يمكنك الاطلاع على المعيار كامل بالذهاب للموقع التالي (تحت مساق بحث التخرج والتدريب الميداني: [http://alqashi.jeeran.com/Page\\_2.html](http://alqashi.jeeran.com/Page_2.html))
٣. ما المقود بصندوق المصاريف النثرية، ودل عليه بحالة عملية صندوق المصاريف النثرية هو صندوق تم إحلاله لاستبدال الصندوق النقدي بالشركة لإبعاد مخاطر السيولة النقدية ويستخدم هذا الصندوق لجميع مصاريف الشركة الخاصة ويتم إسناد عهده لأحد الموظفين ويتم تغذيته بشكل دوري ضمن سقف محدد مسبقا ولتوضيح الفكرة لنفترض السؤال التالي:  
في ٢٠٠٨/١/١ تم عمل شيك مسحوب على البنك العربي بقيمة ٥٠٠ دينار لإنشاء صندوق المصاريف النثرية، خلال الشهر تم صرف ١٢٠ دينار كمصروف كهرباء، و٩٠ دينار كمصروف صيانة، و١٥٠ شراء شاشة كمبيوتر، وفي نهاية الشهر تم إعادة تغذية الصندوق بشيك مسحوب على البنك العربي:  
عند إنشاء الصندوق  
٥٠٠ ح/ صندوق المصاريف النثرية  
٥٠٠--- ح/ البنك العربي  
عند إعادة تغذية الصندوق (ملاحظة مهمة لا يذكر صندوق النثرية إلى عند التكوين أو عند زيادة سقفه أو تخفيضه أو إلغاءه)  
١٢٠ ح/ مصاريف الكهرباء  
٩٠ ح/ مصاريف الصيانة  
١٥٠ ح/ الأصول الثابتة (كمبيوتر)  
٣٦٠ --- ح/ البنك
٤. ما المقصود بالأصول المتداولة، عددها؟  
الأصول المتداولة هي الأصول النقدية أو الأصول القابلة لتحويل إلى نقد من خلال بيعها أو استخدامها خلال سنة واحدة أو دورة تشغيلية، أيهما أطول. ومن أهم تلك الأصول النقد و الاستثمارات قصيرة الأجل والحسابات المدينة مثل المدينون وأوراق القبض والمخزون، وحسابات المصروفات المدفوعة مقدما بجميع أنواعها.
٥. ما المقصود بحساب المدينون (العملاء) وما هي الحسابات المدينة المضمونة وغير المضمونة حساب المدينون (العملاء) هي الخدمات التي أدتها الشركة أو البضاعة التي باعها للغير بالأجل أي قدمت منافع أو تضحيات اقتصادية حالية مقابل الحصول على منافع اقتصادية، ويمكن تعريفها بشكل أكثر دقة بأنها مطالبات على العملاء متمثلة بمطالبات مالية مقابل

خدمات أو بضاعة تم تأديتها، وتصنف ضمن الأصول المتداولة، وبالطبع جميع حسابات المدينون مضمونة من حيث الجوهر، ولكن من حيث المعنى فإن كان إي عميل يتمتع بسقف ائتماني يصاحبه إي كفالة بالدفع فيطلق عليه مضمون والأنواع الأخرى غير مضمونة ولكن بالطبع الشركة لا تبيع على الأجل إلا وفقا لسياسة ائتمانية مسبقة.

#### ٦. ما هي أنواع الخصومات عند البيع وأعطي أمثلة عملية عن كل منها

من أهم الخصومات المتعارف عليها الخصم التجاري والخصم النقدي، والخصم التجاري كالتنزيلات لا يتم عمل إي قيود محاسبية به، أما الخصم النقدي هو الذي يشجع على سرعة التسديد للمبيعات الآجلة إي كلما سدد العميل ضمن فترة الخصم يحصل خصم على القيمة المسددة، والسؤال رقم ١٤ يوضح الأمر أكثر.

#### ٧. ماذا يقصد بتقويم المدينون؟

تقويم المدينون، هو الآلية التي يتم من خلالها معالجة وتطبيق كل من مبدأ المقابلة ومحدد التحفظ لجعل الإفصاح عن المدينون متوافق مع الإطار النظري للمحاسبة، حيث أن طرفي عملية البيع الآجل أي كل من المدينون والمبيعات يؤثران بأهم قائمتين ماليتين (الميزانية وقائمة الدخل) وباختصار تقويم المدينون هو الطرق المتبعة بإنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

#### ٨. كم طريقة لإنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، اشرح كل طريقه وسلبياتها

##### وايجابياتها

هناك طريقتان أساسيتان، وأصل هاتين الطريقتين بأن كل من الحسابات المتعلقة بعملية البيع الآجلة (المدينون، والمبيعات) تنتمي لقوائم مالية مختلفة وطبيعة عناصرها مختلفة حيث أن المدينون حساب أصل متداول (حقيقي) يظهر في الميزانية وأما المبيعات فحو حساب إيراد (اسمي أو مؤقت) يظهر في قائمة الدخل، والطريقتان هما:

الطريقة الأولى: (مدخل الميزانية) حيث تستند الشركة في تكوين المخصص بناء على خبرتها السابقة وفقا لنسبة متعلقة برصيد حساب المدينون، وحيث أن هذا المخصص يستند على رصيد المدينون (الحساب الحقيقي الذي يظهر في الميزانية) أي من نفس الجنس فقد تم تسميته مدخل الميزانية ولهذا رصيد المخصص يتأثر دوما برصيد المدينون.

الطريقة الثانية: (مدخل قائمة الدخل) هنا تستند الشركة على تكوين المخصص بناء على خبرة سابقة ولكن بالاستناد على نسبة من المبيعات الآجلة، وحيث أن هذا المخصص يستند على المبيعات الآجلة (الحساب المؤقت أو الاسمي) أي انه ليس من نفس جنس المدينون فإن رصيد المخصص ليس له علاقة برصيد المدينون

في كلى الطريقتين فإن حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم مقابلته بالميزانية برصيد المدينون وتخفيضه من المدينون ولهذا يطلق عليه اسم حساب أصل مقابل.

من ايجابيات الطريقة الأولى بأنها تتماشى مع رصيد المدينون ولكنها تتجاهل المبيعات الآجلة والتي هي تؤثر بالدخل فعليا فقد يكون هناك تضارب مع مبدأ المقابلة

أما الطريقة الثانية وكونها تتماشى مع مبدأ المقابلة إلا أنها لا تأخذ رصيد المدينون بعين الاعتبار ولهذا قد يصل رصيد المخصص اعلي من رصيد المدينون وهذا غير منطقي ولهذا تحتاج الشركة إلى إعادة تقويمها كل فترة.

#### ٩. ما أهمية السياسة الائتمانية

السياسة الائتمانية تعد من أهم وأخطر الأمور على الشركة فهي إحدى آليات عمل أساس الاستحقاق والمكون الرئيسي للدورة المالية للشركة فان كانت السياسة الائتمانية سيئة قد يصعب تحصيل ديون الشركة وبالتالي يصعب سد التزاماتها وبالتالي قد تنهار الشركة وهي فعلا تحقق أرباح ولكن تفشل في تحقيق التدفقات النقدية

#### ١٠. ما هي طرق جرد المخزون، وما هي الطريقة الأكثر صحة، ولماذا، وأعطي مثالا عمليا على

#### كل طريقة

طرق جرد المخزون هما طريقتان طريقة الجرد الدوري وطريقة الجرد المستمر، والأصح هي طريقة الجرد المستمر، فمن المعروف بأن النظام المحاسبي يسجل الحدث كما حدث وعند حدوثه، فلذلك في حالة الجرد الدوري هذا المفهوم غير مطبق حيث تقوم الشركة عند تسجيل المشتريات بتسجيل البضاعة في حساب المشتريات بدلا عن تسجيلها في المخزون وطبعا هذا غير مقبول أبدا حيث أن بند المشتريات بند مصروفي ومن المعروف بان البضاعة غير المباعة لا تصنف على أنها مصروف، ولمعالجة هذا القصور ففي نهاية السنة يتم إغلاق حساب المشتريات وبضاعة بداية المدة في الدخل من ثم جرد بضاعة نهاية المدة وأثبتها بقيد يؤثر أيضا على الدخل، وهنا يحدث أمر غير منطقي آخر وهو إغلاق رصيد بضاعة بداية المدة وأثبتات رصيد بضاعة نهاية المدة في الدخل ونحن نعرف أن الدخل صمم لمقابلة المصروفات بالإيرادات، والسبب في تطبيق هذه الطريقة هو محدد التكلفة والمنفعة وخصوصا في الشركات التي تتعامل مع بضاعة متعددة الأصناف وهامش ربحها قليل، فعملية تسجيل دخول المخزون وخروجه محاسبيا لكل بند قد يكلف الشركة تكلفة محاسبية اعلي من هامش الربح، بالطبع هذه الطريقة الآن بدأت بالانقراض والسبب وجود أجهزة الحواسيب والبرامج المحاسبية التي تتمكن الآن من استخدام طريقة الجرد المستمر بأدنى تكلفة ممكنة، ومن هنا نجد أن البضاعة التي تباع في المتاجر مشفرة برموز وبمجرد تمرير جهاز الكاشف عليها يقوم البرنامج بتطبيق القيود المحاسبية التي تتماشى مع طريقة الجرد المستمر. ومن أهم عيوب هذه الطريقة بالإضافة انه لا يتماشى مع الإطار النظري للمحاسبة وتم قبوله بناء على محدد ممارسات الصناعة، إلا أن الخطر الأعظم يتمثل بعدم قدرتنا على جرد البضاعة إلى في نهاية الفترة فقد يكون هناك بضاعة تفقد من المخزون ولا يتم حصرها سوى في نهاية الفترة أي عند الجرد أي مما يعاظم الخسائر وخصوصا أن هامش ربح هذا النوع من البضائع قليل، أي سبب وجود الطريقة هو نفس السبب الذي قد يكب الشركة خسائر لا يمكن تضادها خلال الفترة.

أما طريقة الجرد المستمر هي الطريقة التي تسجل الحدث فعليا كما تحدث فعند شراء

البضاعة تسجل في المخازن، وعند بيعها تخرج من المخازن وهنا يختفي حساب المشتريات ويظهر حساب تكلفة البضاعة المباعة، ويمكن جرد المخزون في أي وقت نريد حيث يجب أن يكون هناك تطابق مع ما هو موجود بالمخزون مع رصيده في الدفاتر المحاسبية وهكذا يمكن تحديد أي سرقة أو نقص بسرعة وقبل نهاية الفترة المالية وبالتالي تقليل الخسائر من منطلق المراقبة الحثيثة المستمرة

١١. ما المقصود بالمصروف، والتكلفة، والأصل، وأعطي مثالا عن بند من البنود يكون أصلا، وتكلفة، ثم مصروف

من السؤال السابق نستطيع فهم هذا السؤال، فالمصروف هو المبلغ الذي صرف واندثر ولا يمكن استعادته، أما الأصل فهو المبلغ المصروف لاستملاك أصل بالتكلفة يخص عدد من المراحل القادمة، وخير مثال على ذلك فعند شراء البضاعة مثلا تسجل بالمخزون أي أصل بالتكلفة، وعند بيعها تتحول إلى مصروف بحساب تكلفة البضاعة المباعة

١٢. في حالة أن الشركة تستخدم طريقة الجرد الدوري بالمخزون أي الحسابات سيتم الاستغناء عنه نهائيا في النظام المحاسبي، وماذا لو كانت تستخدم طريقة الجرد المستمر

في حالة الجرد الدوري فلن يكون هناك حساب اسمه تكلفة البضاعة المباعة، وفي الجرد المستمر لن يكون هناك حساب اسمه المشتريات

١٣. في ٢٠٠٨/١/١ قامت الشركة بإنشاء صندوق للمصاريف النثرية، وصدرت شيك بمبلغ سقف الصندوق (١٠٠٠ دينار)، في خلال الشهر صرف أمين الصندوق (١٥٠ دينار مصاريف صيانة، ٢١٠ دنائير شراء جهاز كمبيوتر)، وفي نهاية الشهر تم تغذية الصندوق بشيك بنكي وعاد لسقفه الأصلي (المطلوب عمل جميع القيود)  
راجع السؤال السابق رقم (٣)

١٤. في ٢٠٠٨/١/١ باعت الشركة العميل بضاعة بالأجل (٥٠٠ جهاز تلفزيون بسعر ١٢٠ دينار للجهاز) بخصم تجاري ٥% وبخصم نقدي (٣٠/١٠٠ يوم)، في ٢٠٠٨/١/١٥ سدد العميل نصف المستحق عليه بشيك بنكي، وفي ٢٠٠٨/١/٢٢ سدد نصف المستحق بشيك بنكي، في ٢٠٠٨/٢/١٤ سدد الباقي بشيك بنكي (المطلوب عمل جميع القيود).

٢٠٠٨/١/١ تسجيل عملية البيع

$$٥٧٠٠ = ١٢٠ * ٥٠٠ \quad ٦٠٠٠ = ٦٠٠٠ * ٥\% \quad (٣٠٠ = ٣٠٠)$$

٥٧٠٠ ح/ المدينون

٥٧٠٠--- ح/ المبيعات

٢٠٠٨/١/١٥ تسديد نصف المستحق

$$٢٥٦٥ = ٢٨٥ - ٢٨٥٠ \quad ٢٨٥٠ = ٢٨٥٠ * ١٠\% \quad (٢٨٥ = ٢٨٥)$$

٢٥٦٥ ح/ البنك

٢٨٥ ح/ خصم المبيعات

٢٨٥٠ --- ح/ المدينون

٢٢/١/٢٠٠٨ تسديد نصف المستحق

٥٧٠٠-المسدد ٢٨٥٠ = ٢٨٥٠ أي ٢/ ٢٨٥٠ = ١٤٢٥ (١٤٢٥=١٠\*٪١٠) أي ١٤٢٥-١٤٢٥= ١٢٨٢,٥

١٢٨٢,٥ ح/ البنك

١٤٢,٥ ح/ خصم المبيعات

١٤٢٥--- ح / المدينون

١٤/٢/٢٠٠٨ تسديد الباقي

رصيد المدينون (٥٧٠٠- ٢٨٥٠-١٤٢٥=١٤٢٥)

١٤٢٥ ح/ البنك

١٢٤٥ --- ح/ المدينون

١٥. في ١/١/٢٠٠٨ اشترت الشركة بالأجل (٤٠ جهاز هاتف بسعر ٣٠ دينار للجهاز) وفي ١/٣/٢٠٠٨ باعت بالأجل (٢٢ جهاز هاتف بسعر ٦٥ دينار للجهاز)، قم بعمل القيود الضرورية بالحالتين التاليتين: أ- إذا كانت الشركة تستخدم طريقة الجرد الدوري بالمخزون، ب- إذا كانت الشركة تستخدم طريقة الجرد المستمر بالمخزون.

طريقة الجرد الدوري

شراء ٢٠٠٨/١/١

١٢٠٠ ح/ المشتريات

١٢٠٠ --- ح/ الدائنون

٢٠٠٨/١٣ البيع

١٤٣٠ ح/ المدينون

١٤٣٠--- ح/ المبيعات

٢٠٠٨/١٢/٣١

١٤٣٠ ح/ المبيعات

١٢٠٠--- ح/ المشتريات

٢٣٠--- ح/ الدخل

ولإثبات بضاعة نهاية المدة نقوم بالجرد (٨\*٣٠=٢٤٠)

٢٤٠ ح/ بضاعة نهاية المدة

٢٤٠ --- ح/ الدخل

طريقة الجرد المستمر

شراء ٢٠٠٨/١/١

١٢٠٠ ح/ المخزون

١٢٠٠ --- ح/ الدائنون

٢٠٠٨/١٣ البيع

١٤٣٠ ح/ المدينون

١٤٣٠---ح / المبيعات

٦٦٠ح / تكلفة البضاعة المباعة

٦٦٠---ح / المخزون

٢٠٠٨/١٢/٣١

١٤٣٠ح / المبيعات

٦٦٠---ح / المخزون

٧٧٠---ح / الدخل

ولإثبات بضاعة نهاية المدة نقوم بالجرد (لا نقوم بذلك لان رصيد المخزون ترصد تلقائيا)

١٦. فرضا أن رصيد المدينون في بداية السنة المالية (١٥٠,٠٠٠ دينار ورصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٥,٠٠٠ دينار) وبلغت المبيعات الآجلة خلال العام ٧٥,٠٠٠ دينار وتم إعداد دين قيمته ٣٠٠٠ دينار (يعود لمبيعات آجلة السنة الماضية) وإعداد دين قيمته ٥٠٠٠ دينار (يعود لمبيعات هذه السنة) علما أن سياسة الشركة عمل مخصص بالديون المشكوك في تحصيلها، قم بعمل القيود الضرورية، وإظهار أرصدة حساب المدينون وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٠٨/١٢/٣١ في الحالتين التاليتين: أ- إذا كانت الشركة تستخدم مدخل الميزانية في إنشاء المخصص ١٠٪، ب- إذا كانت الشركة تستخدم مدخل قائمة الدخل في إنشاء المخصص ١٠٪.

مدخل الميزانية

المبيعات الآجلة خلال العام

٧٥٠٠٠ح / المدينون

٧٥٠٠٠---ح / المبيعات

إعداد الديون

٨٠٠٠ح / ديون معدومة

٨٠٠٠---ح / المدينون

٣٠٠٠ح / مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

٣٠٠٠---ح / ديون معدومة

تم إطفاء هذا الإعدام في المخصص لان الدين من الأعوام السابقة التي كان المخصص أنشئ

احتياطا لها

٢٠٠٨/١٢/٣١

إطفاء دين معدوم

٥٠٠٠ح / الدخل

٥٠٠٠---ح / ديون معدومة (الذي أنشئ هذا العام)

إنشاء المخصص

حيث أن المخصص بهذه الطريقة يعتمد على رصيد المدينون فيجب معرفة رصيد المدينون

والمخصص قبل عمل قيد التسوية اخذين بعين الاعتبار الأحداث السابقة

رصيد المدينون

بداية العام ١٥٠٠٠٠

+ مبيعات أجلت ٧٥٠٠٠

إعدامات (٣٠٠٠)

رصيد ١٢/٣١ = ٢٢٢٠٠٠ وبالتالي يجب أن يكون رصيد المخصص وفقا لسياسة الشركة

(٢٢٢٠٠٠ = ١٠% \* ٢٢٢٠٠٠)

رصيد المخصص

بداية العام ١٥٠٠٠

إعدامات (٣٠٠٠)

رصيد ١٢/٣١ = ١٢٠٠٠٠

إنشاء المخصص

١٠% من المدينون - رصيد ١٢/٣١ (١٠٢٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠ - ٢٢٢٠٠٠)

١٠٢٠٠٠ ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها

١٠٢٠٠٠٠ ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

مدخل قائمة الدخل

المبيعات الأجلت خلال العام

٧٥٠٠٠ ح/ المدينون

٧٥٠٠٠٠٠ ح/ المبيعات

إعدام الديون

٨٠٠٠ ح/ ديون معدومة

٨٠٠٠٠٠ ح/ المدينون

٣٠٠٠ ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

٣٠٠٠٠٠ ح/ ديون معدومة

تم إطفاء هذا الإعدام في المخصص لان الدين من الأعوام السابقة التي كان المخصص أنشئ

احتياطا لها

٢٠٠٨/١٢/٣١

إطفاء دين معدوم

٥٠٠٠ ح/ الدخل

٥٠٠٠٠٠ ح/ ديون معدومة (الذي أنشئ هذا العام)

إنشاء المخصص

حيث أن المخصص بهذه الطريقة يعتمد على رصيد المبيعات فليس من المهم معرفة رصيد

المدينون، ولكن يكون رصيد المدينون



رصيد المدينون

بداية العام ١٥٠٠٠٠

+ مبيعات أجلت ٧٥٠٠٠

إعدادات (٣٠٠٠)

رصيد ١٢/٣١ = ٢٢٢٠٠٠

رصيد المخصص

بداية العام ١٥٠٠٠

إعدادات (٣٠٠٠)

رصيد ١٢/٣١ = ١٢٠٠٠

إنشاء المخصص

١٠% من المبيعات الأجلت (٧٠٠٠ = ١٠% \* ٧٠٠٠٠)

٧٠٠٠ ح/ مصروف ديون مشكوك في تحصيلها

٧٠٠٠--- ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

**١٧. لو كان رصيد المدينون في نهاية العام ٣٠٠,٠٠٠ دينار ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ١٨٠٠٠ دينار، وسياسة الشركة تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٥% من رصيد المدينون، فما هو قيد التسوية الواجب عمله في هذه الحالة.**

لمعرفة رصيد المخصص في ١٢/٣١

٣٠٠٠٠٠ \* ٥% = ١٥٠٠٠ أي أن المخصص في ١٢/٣١/٢٠٠٨ بزيادة ٣٠٠٠ فيجب تخفيضه من الأرباح

المحتجزة حيث كان المخصص مضمخ بأكثر من الواقع

٣٠٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٠٠٠ --- ح/ الأرباح المحتجزة

**١٨. عرف الأصول طويلة الأجل، وعدد أنواعها**

الأصول طويلة الأجل هي تلك المصروفات الرأسمالية التي يتوقع أن تعمر لدى المنشأة لعدد من السنوات، وأهم الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والاستثمارات طويلة الأجل) ولكل منها عدد من الأنواع سوف يظهر من خلال إجابة باقي الأسئلة

**١٩. ما المقصود بطرق إهلاك الأصول الثابتة؟ وما هي الأنواع الأكثر استخداما؟ ولماذا هناك أكثر من طريقة؟ وكيف تختار طريقة الإهلاك لأصل معين؟**

حيث إن الأصل الثابت هو مصروف مرسل إي يخص عدد من السنوات وليس سنه واحدة، ولكي نستطيع تطبيق فرض الدورية وفرض الاستمرارية، ومبدأ المقابلة ومبدأ التكلفة التاريخية، فلا بد من توزيع هذا المصروف على السنوات التي يعمر بها، إذا طرق الإهلاك هي آلية لتوزيع تكلفة الأصل (المصروف المرسل)، طبعا لا يوجد نوع معين أكثر استخداما، ولكن الطرق المستخدمة هي طريقة القسط الثابت، وطريقة مجموع أرقام السنين، وطريقة القسط

المتضاعف المتناقص، وطريقة الوحدات المنتجة، والسبب في وجود أكثر من طريقة هو نظرا لطبيعة استخدام الأصل والية تهالكه الفعلية، حيث يجب أن تتماشى الطريقة وبشكل حيادي لتكون موثوقة مع طبيعة استخدام الأصل، والمحدد الأساسي في اختيار طريقة الاهتلاك يقع ضمن خبرة الشركة بالتعامل مع الأصل وجدواه الاقتصادية واثرت التقدم التكنولوجي عليه من جهة، والية استخدامه من الجهة الأخرى.

## ٢٠. بكم طريقة يتم التخلص من الأصل الثابت، عددها؟ واذكر ملامح كل طريقة؟

يتم التخلص من الأصل الثابت بأربع طرق لا خامس لها وهي:

- بيع الأصل، ومن أهم الملامح إذا تم بيعه بأعلى من القيمة الدفترية (التكلفة - مجمع اهتلاكه) ينتج مكاسب بيع أصول والا العكس ينتج خسائر بيع أصول.
- إخراج الأصل من الخدمة، أحيانا إذا أصبحت صيانة الأصل تكلف الشركة أكثر من منفعتها (محدد التكلفة والمنفعة) فعندها يتم إخراجها من الخدمة وحتى إن لم يكن ممكنا بيعه وفي حالة إن تم إخراجها قبل انتهاء عمره المقدر فسينتج عن ذلك خسائر إخراج الأصل من الخدمة تكون مساوية لقيمه الدفترية.
- تلف أو تدمير الأصل نتيجة حادث، في هذه الحالة إذا لم يكن مؤمنا عليه فسوف ينتج عن العملية خسائر تلف أصول وتكون مساوية لقيمه الدفترية، أما إذا كان مؤمنا عليه فان كانت قيمة التأمين أعلى من القيمة الدفترية فسيظهر مكاسب تسوية تأمين، وان كان العكس سيظهر خسائر تسوية تأمين.
- استبدال الأصل، في هذه الحالة إن كان الاستبدال مختلف وكانت قيمت الأصل الجديد أعلى من (القيمة الدفترية للأصل القديم + فرق السعر المدفوع أو - فرق السعر المقبوض) فسينتج مكاسب استبدال أصول، والعكس يكون خسائر استبدال أصول، أما إذا كان الأصل متشابه فيجوز إظهار الخسائر ولا يجوز إظهار المكاسب، أو حسب الجدوى الاقتصادية للعملية.

## ٢١. لماذا لا يتم اهتلاك الأرض؟

من المعروف أن الأرض لا تتهالك فعليا (لا ينقص شكلها الفيزيائي)، وهناك تعاضد دوما بقيمتها ولا يوجد تناقص، كما أن عمرها غير محدد، إذا لم تتوفر الأسباب المنطقية لتوزيع تكلفتها على السنين غير معلومة الملامح، ويستثنى من هذا كل من الأرض الزراعية والأرض التي يستخرج من باطنها أي معادن، حيث هذه الأراضي تعتمد على إنتاجيتها، وتنتهي مع انتهاء إنتاجيتها وستعرض لها فيما بعد بالأسئلة القادمة.

## ٢٢. هل يجوز استخدام القيمة العادلة في معالجة الأصول الثابتة؟ هل هناك معوقات؟ ناقش

مبررات إجابتك؟

نعم يجوز ذلك وقد وضعت معايير المحاسبة الدولية استخدام القيمة العادلة كخيار ولكن

منعت أن تستخدم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة جنباً إلى جنب أي لا يجوز أن نقيم بعض الأصول الثابتة بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالتكلفة التاريخية، بالطبع جميع الشركات تفضل استخدام التكلفة التاريخية والسبب أن استخدام القيمة العادلة في ظل عدم وجود أسواق جاهزة للأصول الثابتة يجعل عملية التقييم غير موثوقاً بها، ومحاولة لتفادي عيوب التكلفة التاريخية، فإنه يتم إنشاء مجمع الاهتلاك وذلك لسببين رئيسيين، الأول حيث أن الأصول الثابتة تملك شكلاً فيزيائياً وهذا الشكل لا يتناقص فعلياً فلا يمكن إنقاص تكلفة الأصل مباشرة، وخصوصاً أن العمر وقدر وخاضع للتعديل، أما السبب الثاني، فإن إنشاء مجمع الإهلاك ومقابلته بتكلفة الأصل بالميزانية للوصول للقيمة الدفترية يضيء خاصية الملاءمة على الأصول الثابتة حيث أن القيمة الدفترية قد تعكس ولحد ما اقرب للقيمة السوقية.

### ٢٣. ما المقصود بالأصول غير الملموسة؟ عدد أهم أنواعها؟ اذكر طرق معالجتها بشكل عام؟

الأصول غير الملموسة هي تلك الأصول طويلة الأجل التي تخص أكثر من سنة مالية، ولا تملك شكلاً فيزيائياً ملموسة، ومن أشهر أنواعها شهرة المحل، براءة الاختراع، حق الامتياز، حق الملكية الفكرية، العلامة التجارية، الخ. من المتعارف عليه أن جميع الأصول غير الملموسة فيما عدى شهرة المحل يتم إطفاءها، وبما أنها لا تملك شكلاً فيزيائياً ملموساً، فيتم إطفائها مباشرة من قيمة الأصل، أما بالنسبة لشهرة المحل فيعاد تقييمها إما في نهاية العام أو عند حدوث طارئ ويتم التقييم بمقارنة حقوق ملكية الشركة بقيمة أسهمها الفعلي في السوق فإن كان هناك انخفاض بالشهرة يتم إطفاء ذلك الانخفاض أما في حالة الارتفاع فيتم الإبقاء على شهرة المحل على ما هي عليه.

### ٢٤. ما المقصود بالإهلاك والإطفاء؟

الإهلاك والإطفاء هما طرق توزيع تكلفة الأصول طويلة الأجل على السنوات المالية، ولكن الإهلاك مصطلح خاص بطرق توزيع تكلفة الأصول الثابتة (الملموسة) حسب أي طريقة تم انتقائها وفقاً لاستخدام الأصل والتقدير ذكره أنه عند عمل قسط الإهلاك ينشأ حساب أصل مقابل اسمه مجمع الإهلاك وقد سبق وذكر سبب تكوينه، أما الإطفاء فهو الخاص بالأصول غير الملموسة، وقسط الإطفاء يخفض من قيمة الأصل غير الملموس.

### ٢٥. ما المقصود بالأصول الاستخراجية؟ وما أهم ملامحها؟

الأصول الاستخراجية، هي تلك الأصول الخاصة باستخراج أي شيء من باطن الأرض، ومن أهم ملامحها عدد من النقاط المهمة:

أولاً تكلفة الأصل، فكما هو معروف أن أي تكلفة تساهم بجعل الأصل جاهزة للاستخدام تندرج ضمن تكلفة الأصل، ولكن بما أن الأصل لاستخراجي يمر بعدد من المراحل إلى حين أن يتكون أي يتم الانتهاء منه فالمصاريف التي تدخل في تكوينه توضع في حساب أعمال تحت التشغيل إلى أن تظهر إنتاجيته ومن ثم يحول إلى أصل استخراجي، ومن أهم المصاريف المساهمة في تكوينه هي:

- تكلفة الحياة، وهي أي مصروف منفق للحصول على حق الحياة والاستخدام، كثمن التملك أو الاستئجار.
  - نفقات البحث، وهي تلك النفقات التي تتكبدتها المنشأة للبحث عن مصادر الاستخراج وتحديد المناطق
  - نفقات التطوير، أي جميع النفقات الفعلية في عملية الحفر والتنقيب ولكنها تصنف ضمن نوعين، مصاريف ملموسة، ومصاريف غير ملموسة، وهذه من أهم النقاط الواجب تذكرها والفرق بين النوعين بسيط جدا فأى نفقة أو مواد يمكن إعادة استخدامها بعد الانتهاء من المنطقة الاستخراجية هي نفقات ملموسة ولا يجوز تضمينها ضمن تكلفة الأصل لاستخراجي، مثل الآلات والمعدات والمركبات والمنطق أنها أصول ثابتة يمكن إعادة استخدامها، أما المصاريف غير الملموسة هي تلك التي لا يمكن إعادة استخدامها أو انتزاعها من المنطقة وبغض النظر عن حجم التكلفة، أي لو فرضنا أننا شققنا طريق، وأقمنا بناء بالصحراء فكل منهم ينطبق عليه مصطلح المصاريف غير الملموسة ويتم تضمينهم من ضمن تكلفة الأصل لاستخراجي والمنطق بسيط بأنه بعد الانتهاء من الأصل يصبح لا قيمة لهما أبدا، ولا يمكن انتزاعهم وإعادة استخدامهم
  - نفقات إعادة التهيئة، وهي تلك المصاريف المقدرة لإعادة تهيئة المنطقة بعد الانتهاء من استخراج ما في باطنها، وذلك للمحافظة على البيئة، مثل إغلاق المناجم أو الآبار بطبقة خرسانية لتفادي انزلاق طبقات الأرض.
- من أهم الملامح للأصول الاستخراجية التي يجب تذكرها، بأنه يتم توزيع تكلفتها ليس على العمر الإنتاجي بل على القدرة الإنتاجية والوحدات الممكن استخراجها (المقدرة) بطريقة تسمى الاستنفاد، ولا يوجد شيء اسمه مصروف الاستنفاد، حيث أن قسط الاستنفاد يتم عمله فورا عند استخراج أي كمية من باطن الأرض ويكون المخزون لدينا بالقسط لإثباته في المخازن ويتكون مجمع الاستنفاد، ولا يصبح مصروف الاستنفاد حقيقيا إلى حين يتم بيع المستخرج من باطن الأرض، أي يتمثل مصروف الاستنفاد بتكلفة البضاعة المباعة، والسؤال رقم ٣١ سيوضح هذه الحقيقة بشكل لا يقبل الشك أو النقاش.
٢٦. شركة تمتلك أصلا ثابتا تكلفته ٨٠٠٠ دينار تم شراءه في ١/١/٢٠٠٤ وقيمه الخردوية المقدرة ٥٠٠ دينار والعمر المقدر له ٥ سنوات، قم باحتساب أقساط الاهتلاك وفقا لطرق الاهتلاك (أ- القسط الثابت، ب- مجموع سنوات الاستخدام، ج- القسط المتضاعف المتناقص، د- الوحدات المنتجة إذا كانت الوحدات المقدرة إنتاجها ٢٠٠٠٠ وحدة، وتم إنتاج ٢٠% السنة الأولى، و٣٥% السنة الثانية، و١٥% السنة الثالثة، و١٠% السنة الرابعة، والباقي السنة الخامسة) قبل البدء بالحل يجب أن نتعرف على مصطلح اسمه (قاعدة الاهتلاك) وهي التكلفة القابلة للتوزيع على عمر الأصل والقاعدة هذه ثابتة في جميع طرق الاهتلاك (تكلفة الأصل -

الخردة) فيما عدى طريقة القسط المتضاعف المتناقص حيث تكون قاعدة الاهتلاك هي تكلفتة الأصل نفسه دون طرح الخردة منه. ويجب أن نميز بين معدل الاهتلاك (النسبة) وقسط الاهتلاك وهذا المفهوم سوف يتضح من خلال حل السؤال. وشيء مهم جدا يجب أن نتذكره كذلك بأنه عند انتهاء عمر الأصل يجب أن يساوي مجمع الاهتلاك قاعدة الاهتلاك.

أ- طريقة القسط الثابت، حيث تنص بأن معدل الاهتلاك يساوي نسبة ١٠٠% مقسمة على عمر الأصل المقدر، والقسط = قاعدة الاهتلاك (التكلفتة - الخردة) ضرب معدل الاهتلاك. وحل السؤال وفقا لهذه الطريقة يكون:

$$\text{معدل الاهتلاك} = 5/100 = 5\%$$

$$\text{أي القسط السنوي} = (5000-8000) \times 5\% = 1500 \text{ دينار}$$

وبالطبع بما انه من اسمه قسط ثابت فالمبلغ ثابت على مدى عمر الأصل الخمس سنوات ب- مجموع سنوات أرقام السنين، حيث تنص هذه الطريقة أن الأصل يتهالك ببدائة عمره بشكل اكبر أي تتناقص قدرته الإنتاجية على مضي السنين، ولهذا يتم إيجاد أولا مجموع أرقام السنين ومن ثم إهلاكه بضرب قاعدة الاهتلاك بالعمر المتبقي وقسمته على مجموع أرقام السنين، والحل:

$$\text{مجموع أرقام السنين} = 1+2+3+4+5 = 15$$

$$\text{اهتلاك السنة الأولى} = (5000-8000) \times 15/5 = 2500$$

$$\text{اهتلاك السنة الثانية} = (5000-8000) \times 15/4 = 2000$$

$$\text{اهتلاك السنة الثالثة} = (5000-8000) \times 15/3 = 1500$$

$$\text{اهتلاك السنة الرابعة} = (5000-8000) \times 15/2 = 1000$$

$$\text{اهتلاك السنة الخامسة} = (5000-8000) \times 15/1 = 500$$

ج- طريقة القسط المتضاعف المتناقص، حيث تنص هذه الطريقة أن الأصل يتهالك ببدائة عمره بشكل اكبر أي تتناقص قدرته الإنتاجية على مضي السنين ولكن بشكل احد من الطريقة السابقة. وهنا يتم أولا الاعتماد على قاعدة الاهتلاك المخالفة لجميع الطرق ويتم اعتمادها بتكلفتة الأصل دون طرح القيمة الخردوية، ومن ثم إيجاد معدل اهتلاك القسط الثابت ومضاعفه أي ضربه باثنين لإيجاد معدل اهتلاك القسط المتضاعف المتناقص، ونبدأ بضرب قاعدة الاهتلاك بمعدل الاهتلاك، والسنة التي تليها نضرب القيمة الدفترية (التكلفتة - المجمع) بمعدل الاهتلاك ونستمر إلى حين السنة النهائية، فقسط السنة النهائية يتم طرح جميع إقساط الاهتلاك من قاعدة الاهتلاك الحقيقية (التكلفتة - الخردة) ويكون الفرق هو قسط اهتلاك آخر سنة، والحل سيوضح الفكرة:

أولاً معدل اهتلاك القسط الثابت =  $5/100 = 20\%$

ثانياً معدل اهتلاك المتضاعف =  $2 \times 20\% = 40\%$

اهتلاك السنة الأولى:  $3200 = 40\% \times 8000$

(3200)

اهتلاك السنة الثانية:  $1920 = 40\% \times 4800$

(1920)

اهتلاك السنة الثالثة:  $1152 = 40\% \times 2880$

(1152)

اهتلاك السنة الرابعة:  $691 = 40\% \times 1728$

مجمع الاهتلاك قبل السنة الأخيرة 6963

قاعدة الاهتلاك (تكلفت - الخردة) (7500)

قسط اهتلاك السنة الأخيرة 537

د- طريقة الوحدات المنتجة، وهي من الطرق التي تتجاهل أي عمر مقدر، بل تستند على تقدير الوحدات التي يقدر أن ينتجها الأصل، فلذلك يتم احتساب معدل اهتلاك الآلة بناء على الوحدة الإنتاجية وذلك بتقسيم قاعدة الاهتلاك على الوحدات المقدر إنتاجها، ولإيجاد قسط الاهتلاك السنوي نضرب معدل اهتلاك الوحدة بالموحدات المنتجة فعلياً، والحل التالي يوضح الفكرة:

أولاً معدل اهتلاك الوحدة:  $(500-8000)/20000 = 0.375$  دينار

قسط اهتلاك السنة الأولى:  $1500 = 0.375 \times (20000 \times 20\%)$

قسط اهتلاك السنة الثانية:  $2625 = 0.375 \times (20000 \times 35\%)$

قسط اهتلاك السنة الثالثة:  $1125 = 0.375 \times (20000 \times 15\%)$

قسط اهتلاك السنة الرابعة:  $750 = 0.375 \times (20000 \times 10\%)$

قسط اهتلاك السنة الخامسة:  $1500 = 0.375 \times (20000 \times 20\%)$

## ٢٧. قم بحل نفس السؤال السابق مع افتراض أن الأصل تم شراؤه في ١/٨/٢٠٠٤.

عندما يختلف تاريخ شراء الأصل مع ابتداء السنة المالية ولنراعي مبدأ المقابلة تحل الأمور بطريقة مختلفة نوعاً، حيث أن يجب أن نفهم انه السنة الخاصة ياهتلاك الأصل تختلف عن السنة المالية التي يسجل فيها اهتلاك الأصل، ومن الأمور التي يجب أن تكون محددة الملامح بأن فترة الاهتلاك هي فترة ١٢ شهر، متعلقة بتاريخ اقتناء الأصل نفسه، ولكي يكون إفصاحنا عن ذلك الأصل في القوائم المالية موثوقاً ومعبراً بشكل حيادي فيجب اخذ جميع ما سبق من حقائق بعين الاعتبار، ولحل السؤال سأستند على فترات اهتلاك الأصل في السؤال السابق على أن أراعي السنة المالية، وسأوضحها من خلال الحل التالي:

أ- طريقة القسط الثابت، وفقاً للسؤال السابق فإن قيمة الاهتلاك السنوي لفترة الواحد

(١٢ شهر) كانت ١٥٠٠ دينار وحيث أن الأصل مشتري في ٢٠٠٤/٨/١ فان مصروف الاهتلاك الذي يخصه للعام الأول ٢٠٠٤ خمسة شهور فقط أي  $1500 \times \frac{12}{5} = 625$  وأما بالنسبة لأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ فيكون ١٥٠٠ دينار عن كل عام والمهم عام ٢٠٠٩ أي السنة السادسة حيث أن عمر الأصل ينتهي في ٢٠٠٩/٨/١ أي بعد مضي خمسة سنوات عليه فيعمل قسط الاهتلاك  $1500 \times \frac{12}{7} = 875$ .

ب- مجموع سنوات أرقام السنين، في هذه الطريقة نجد أن فترات الاهتلاك للأصل مختلفة من حيث المبلغ بحيث أن قسط اهتلاك الفترة يتناقص، ولهذا نأخذ من كل فترة ما يخصها من السنة المالية، ويكون الحل بشكل أوضح كالتالي:

السنة المالية للشركة			فترات اهتلاك الأصل ١٢ شهر			
العام	قسط العام	جزء الاهتلاك	الأشهر		القسط	الفترة
٢٠٠٤	١٠٤٢	١٠٤٢	١٢ تقسيم	٥	ضرب ٢٥٠٠	١
		١٤٥٨		٧		
٢٠٠٥	٢٢٩٢	٨٣٣	١٣ تقسيم	٥	ضرب ٢٠٠٠	٢
		١١٦٧		٧		
٢٠٠٦	١٧٩٢	٦٢٥	١٤ تقسيم	٥	ضرب ١٥٠٠	٣
		٨٧٥		٧		
٢٠٠٧	١٢٩٢	٤١٧	١٥ تقسيم	٥	ضرب ١٠٠٠	٤
		٥٨٣		٧		
٢٠٠٨	٧٩٢	٢٠٨	١٦ تقسيم	٥	ضرب ٥٠٠	٥
٢٠٠٩	٢٩٢	٢٩٢		٧		

ج- القسط المتضاعف المتناقص، بشكل مشابه للأسلوب السابق مع اخذ عين الاعتبار فترات الاهتلاك وفقا لآلية الطريقة، ويكون الحل:

السنة المالية للشركة			فترات اهتلاك الأصل ١٢ شهر			
العام	قسط العام	جزء الاهتلاك	الأشهر		القسط	الفترة
٢٠٠٤	١٣٣٣	١٣٣٣	١٢ تقسيم	٥	ضرب ٣٢٠٠	١
		١٨٦٧		٧		
٢٠٠٥	٢٦٦٧	٨٠٠	١٣ تقسيم	٥	ضرب ١٩٢٠	٢
		١١٢٠		٧		
٢٠٠٦	١٦٠٠	٤٨٠	١٤ تقسيم	٥	ضرب ١١٥٢	٣
		٦٧٢		٧		
٢٠٠٧	٩٦٠	٢٨٨	١٥ تقسيم	٥	ضرب ٦٩١	٤
		٤٠٣		٧		
٢٠٠٨	٦٢٧	٢٢٤	١٦ تقسيم	٥	ضرب ٥٢٧	٥
٢٠٠٩	٣١٣	٣١٣		٧		

د- طريقة الوحدات المنتجة، بما أن هذه الطريقة لا تتأثر بالزمن، فلا تغيير عليها.

٢٨. تمتلك الشركة بناية منذ ٢٠٠٢/١/١ بتكلفة ٣٠٠٠٠٠٠ دينار ويعمر بمقدار ٢٠ سنة، وقيمة خردوية ٢٥٠٠٠٠ دينار، وتتهلكها وفقا لطريقة القسط الثابت، في ٢٠٠٨/١/١ أضافت الشركة

**طابقا جديدا للبنىة بتكلفة ٨٠٠٠٠ دينار، وقرت أن هذا الطابق الجديد سيمدد عمر البنىة بـ ٤ سنوات إضافية وستصبح القيمة الخردوية المقدرة ٣٠٠٠٠ دينار. ما الواجب عمله بهذه الحالة، مثل كلامك بحل عملي؟**

كما هو متعارف عليه بأن أي تكلفة أو مصروف على أصل ثابت تندرج من ضمن تكلفته إذا أدت إلى تغيير في جدواه الاقتصادية، وخصوصا أن غيرت عمره المقدر وزادت من قدرته الإنتاجية، وينطبق هذا المفهوم على سؤالنا هذا، وأي محاسب متمكن سيقوم بمعالجة هذا الأمر وفقا للخطوات التالية: أولا احتساب وضع الأصل والاطلاع على حساباته قبل عملية التغيير، ومن ثم بناء قاعدة اهتلاك جديدة تستند على القيمة الدفترية للأصل القديم مع إضافة التكلفة الجديدة له وانقاص الخردة المقدرة الجديدة، ثانيا تقدير عمر جديد الأصل مبنيا على اخذ العمر القديم وانقاص السنوات التي مضت منه لحين اتخاذ القرار ومن ثم إضافة التمديد الجديد بالعمر، ثالثا، استخدام قاعدة الاهتلاك الجديدة والعمر الجديد لعمل إقسط اهتلاك الأصل انطلاقا من سنة اتخاذ القرار، ويكون الحل كالتالي:

أ- أولا معرفة وضع حسابات الأصل قبل القرار، بما أن تكلفة الأصل بالتكلفة التاريخية فلا اثر عليها، ويتم حصر مجمع اهتلاك الأصل أولا لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

$$\text{قسط الاهتلاك القديم} = (٣٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠) / ٢٠ = ١٣٧٥٠$$

$$\text{مجمع الاهتلاك} = ١٣٧٥٠ \times ٦ \text{ سنوات الماضية} = ٨٢٥٠٠$$

$$\text{القيمة الدفترية للأصل الجديد (التكلفة - المجمع)} = ٢١٧٥٠٠ = ٨٢٥٠٠ - ٣٠٠٠٠٠$$

قاعد الاهتلاك الجديدة (القيمة الدفترية لأصل القديم + الإضافات - الخردة الجديدة)

$$\text{قاعد الاهتلاك الجديدة} = (٣٠٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ + ٢١٧٥٠٠) = ٢٦٧٥٠٠$$

ب- ثانيا العمر الجديد للأصل (العمر القديم - السنوات الماضية + سنوات التمديد)

$$١٨ \text{ سنة} = (٢٠ - ٦ + ٤)$$

ج- ثالثا: استخدام قاعدة الإهلاك الجديدة والعمر الجديد لعمل قسط الاهتلاك ابتداء من عام ٢٠٠٨ عام تغيير القرار

$$١٤٨٦١ = ١٨ / ٢٦٧٥٠٠$$

د- للتأكد من صحة الحل ببساطة جمع إقسط الاهتلاك ابتداء من ٢٠٠٨ ولغاية انتهاء عمر الأصل مع جمع المجمع القديم، حيث يجب أن يكون الناتج يساوي القيمة الدفترية للأصل بعد انتهاء عمره:

$$(٣٠٠٠٠٠ - ٣٨٠٠٠٠) = (١٨ \times ١٤٨٦١) + (٨٢٥٠٠)$$

$$٣٥٠٠٠٠ = ٣٥٠٠٠٠$$

**٢٩. تمتلك الشركة سيارة منذ ٢٠٠٦/١/١ تكلفتها ٨٠٠٠ دينار وقيمتها الخردوية المقدرة ٤٠٠ دينار وتتهلكها بواسطة القسط الثابت علما أن عمرها المقدر ٦ سنوات، فإذا قررت في**



## ٢٠٠٨/١/١ تغيير طريقة الاهتلاك إلى مجموع سنوات الاستخدام. قم بحصر الفرق الناتج عن القرار ومعالجته محاسبيا؟

من الأمور التي يجب تذكرها وخصوصا من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتحديد الخاصية الثانوية (الثبات) التي تنص بأنه يجب الثبات في استخدام أي طريقة محاسبية تم اعتمادها، وفي حالة التغيير يجب أن يتم قياس والإفصاح عن اثر ذلك التغيير، وهذا السؤال يقع ضمن الخاصية الثانوية تلك، ولحل ببساطة يتم الوصول إليه من خلال ثلاث خطوات: الأولى تحديد وضع حسابات الأصل قبل اتخاذ القرار، حيث أن الأثر سينعكس على السنوات السابقة لاتخاذ القرار، والسبب أن سنة اتخاذ القرار سيتم إتباع الطريقة الجديدة، ثانيا تكوين احتسابات افتراضية للسنوات الماضية فيما لو كانت الشركة تتبع الطريقة الجديدة، ثالثا مقارنة ناتج الطريقة القديمة والجديدة ومعرفة الفرق ومعالجته محاسبيا، ويمكن أن يكون الحل كالتالي:

السنوات الماضية	قسط الاهتلاك بالطريقة القديمة القسط الثابت	قسط الاهتلاك بالطريقة الجديد مجموع أرقام السنين	الفرق بين الطريقتين
٢٠٠٦	١٢٦٧	٢١٧١	-٩٠٤
٢٠٠٧	١٢٦٧	١٨١٠	-٥٤٣
مجمع الاهتلاك	الطالي	ما يجب أن يكون	قيمة المعالجة
	٢٥٣٤	٣٩٨١	-١٤٤٧

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن مجمع الاهتلاك يجب أن يصبح ٣٩٨١ لكي نستطيع المضي بطريقة الاهتلاك الجديدة وحيث أن المجمع القديم الموجود بالدفاتر يبلغ رصيده ٢٥٣٤ يعني بأننا يجب أن نعمل قيد تسوية محاسبي نرفعه بالفرق ١٤٤٧ لإيصاله للرصيد الذي يتماشى مع الطريقة الجديدة، وحسب معايير المحاسبة الدولية يتم معالجة الفرق أما في دخل السنة الحالية أو تعديل رصيد أول المدة للأرباح المحتجزة، وإذا عالجه بالدخل يكون:

١٤٤٧ ح/ خسائر فروق تغيير طريقة الاهتلاك

-----١٤٤٧ ح/ مجمع الاهتلاك

١٤٤٧ ح/ الدخل

١٤٤٧----- ح/ خسائر فروق تغيير طريقة الاهتلاك

أو

١٤٤٧ ح/ الأرباح المحتجزة

١٤٤٧----- ح/ خسائر فروق تغيير طريقة الاهتلاك

٣٠. لدى الشركة آلة مشتراة في ٢٠٠٦/١/١ بتكلفة ٩٠٠٠ دينار، وقيمتها الخردوية المقدرة ٥٠٠ دينار، وتتهلك بالقسط الثابت على عمر مقدور ١٠ سنوات. تم الاستغناء عن الآلة في ٢٠٠٨/٤/١

قم بإخراج الآلة من دفاتر الشركة في الحالات التالية (أ) - إذا تم بيعها بربح ٣٠٠ دينار، ب- إذا تم بيعها بخسارة ٤٠٠ دينار، ج- إذا احترقت الآلة ولم يكن مؤمناً عليها، د- إذا احترقت الآلة وكان مؤمناً عليها بمبلغ ٧٠٠٠ دينار، هـ- إذا احترقت الآلة وكان مؤمناً عليها بمبلغ ٧٥٠٠ دينار، إذا تم إخراجها لانتهاؤها قدرتها على الإنتاج وقررت الإدارة إتلافها، و- إذا تم استبدالها بأصل آخر مشابه قيمته السوقية ٨٠٠٠ دينار، وقدرت القيمة السوقية لأصل الشركة بـ ٧٢٠٠ دينار، ز- إذا تم استبدالها بأصل آخر مختلف قيمته السوقية ٨٠٠٠ دينار، وقدرت القيمة السوقية لأصل الشركة بـ ٧٠٠٠ دينار.

قبل التخلص من الأصل وبغض النظر عن الطريقة، يجب معرفة وضع حسابات الأصل بالكامل حيث سيتم إغلاقها مع خروج الأصل، وطبعا الحسابات المتعلقة بالأصل عي التكلفة ومجمع اهتلاكه، فلذلك يكون مفتاح الحل في جميع الحالات بالبدأ بتحديد وضع الأصل كالتالي:

مجمع اهتلاكه لغاية ٢٠٠٨/٤/١

- أولا الرصيد الذي يظهر لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١

$(٩٠٠٠ - ٥٠٠) / ١٠ \times ١٢ = ١٧٠٠$  دينار

+ اهتلاك ٣ شهور = القسط  $١٢ / ٣ \times ٨٥٠$  أي  $١٢ / ٣ \times ٨٥٠ = ٢١٣$  دينار

= رصيد مجمع الاهتلاك لغاية ٢٠٠٨/٤/١ = ١٩١٣ دينار

- ثانيا لا بد من عمل قيد اهتلاك الثلاث شهور لأنها لم تعالج محاسبيا بالسابق

٢١٣ ح/ مصروف الاهتلاك

--- ٢١٣ ح/ مجمع الاهتلاك

- نلاحظ أن القيمة الدفترية للأصل لغاية لحظة التخلص (التكلفة - المجمع) ٩٠٠٠ -

١٩١٣ = ٧٠٨٧ دينار أي قيمه تحصل أعلى منها تولد خسائر والعكس صحيح.

وبالتبع يتم اعتماد رصيد مجمع الاهتلاك وتكلفة الأصل عند إخراجها، وحسب طريقة الإخراج والتخلص كما يلي:

أ- بيع الأصل بربح ٣٠٠ دينار، بما أن القيمة الدفترية للأصل ٧٠٨٧ معناها أن بعناه بأعلى

من هذه القيمة بـ ٣٠٠ دينار أي بسعر ٧٣٨٧، وتكون قيود إخراجها:

٧٣٨٧ ح/ البنك

١٩١٣ ح/ مجمع الاهتلاك

----- ٩٠٠٠ ح/ الأصول

----- ٣٠٠ ح/ مكاسب بيع أصول

ب- بيع الأصل بخسارة ٤٠٠ دينار، بما أن القيمة الدفترية للأصل ٧٠٨٧ معناها أن بعناه بأقل

من هذه القيمة بـ ٤٠٠ دينار أي بسعر ٦٦٨٧، وتكون قيود إخراجها:

٦٦٨٧ ح/ البنك

١٩١٣ ح/ مجمع الاهتلاك

٤٠٠ ح / خسائر بيع أصول

----- ٩٠٠٠ ح / الأصول

ج- إذا احترق الأصل ولم يكن مؤمنا عليه، بهذه الحالة الخسارة تساوي القيمة الدفترية وتكون القيود:

١٩١٣ ح / مجمع الاهتلاك

٧٠٨٧ ح / خسائر تلف أصول

----- ٩٠٠٠ ح / الأصول

د- إذا احترق وكان مؤمنا عليه ٧٥٠٠ دينار بهذه الحالة تسوية التامين قد تولد مكاسب إذا كانت قيمة التامين أعلى من القيمة الدفترية كما في حالتنا هنا، والعكس صحيح، وتكون القيود:

٧٥٠٠ ح / المدينون (شركة التامين)

١٩١٣ ح / مجمع الاهتلاك

----- ٩٠٠٠ ح / الأصول

----- ٤١٣ ح / مكاسب تسوية التامين

هـ- إذا تم إخرجه لانتهاه قدرته الإنتاجية، فالحالة مشابهة لتلفه دون إن يكون مؤمنا عليه أي تتولد خسارة مساوية لقيمته الدفترية.

و- إذا تم استبدالها بأصل آخر مشابه قيمته السوقية ٨٠٠٠ دينار، وقدرت القيمة السوقية

لاص الشركة بـ ٧٢٠٠ دينار. بما أن الأصل المستبدل متشابه فيجوز الاعتراف بأي

خسائر ولا يجوز الاعتراف بأي مكاسب. ولمعرفة إن كان هناك مكاسب أو خسائر

نحفظ تكلفت الأصل القديم من القيمة السوقية للأصل الجديد، وتعد تكلفت الأصل

القديم هي قيمته الدفترية + أي نقد مدفوع أو - أي نقد مقبوض، والنقد المدفوع أو

المقبوض هو فرق السعر السوقي بين قيمة الأصل الجديد واصل الشركة المراد

استبداله، وفي حالة هذا السؤال فإن الشركة هي من ستقوم بدفع الفرق حيث أن

القيمة السوقية للأصل الجديد ٨٠٠٠ أي أعلى من القيمة السوقية لأصل الشركة ٧٢٠٠

بمبلغ مقداره ٨٠٠ دينار، إذا تكلفت أصل الشركة عليها (القيمة الدفترية + / -

المدفوع أو المقبوض) أي (٧٨٨٧ = ٨٠٠ + ٧٠٨٧) أي اقل من القيمة السوقية للأصل الجدي بـ

١١٣ دينار وهذا مكسب، ولا يجوز الاعتراف به، في هذه الحالة تثبت قيمة الأصل

الجديد بدفاتر الشركة بتكلفت الأصل القديم (القيمة الدفترية + النقد المدفوع)

٧٨٨٧، وتكون قيود الاستبدال:

٧٨٨٧ ح / الأصول (الجديد)

١٩١٣ ح / مجمع الاهتلاك

----- ٩٠٠٠ ح / الأصول (القديم)

----- ٨٠٠ ح / البنك

بالطبع إن كان هناك خسائر، فالمعالجة تشابه الاستبدال المختلف كما بالبند القادم

ز- إذا تم استبدالها بأصل آخر مختلف قيمته السوقية ٨٠٠٠ دينار، وقد رت القيمة السوقية لأصل الشركة بـ ٧٠٠٠ دينار، نجد إن الشركة ستدفع فرق ١٠٠٠ دينار أي سيصبح تكلفة أصلها القديم عليها (٧٠٨٧+١٠٠٠ = ٨٠٨٧) أي أعلى من قيمة الأصل الجديد السوقية وهنا ستتكد الشركة خسائر من عملية الاستبدال، ومن الجدير ذكره بان في هذا النوع من الاستبدال تثبت قيمة الأصل الجديد بالقيمة السوقية وتكون القيود:

٨٠٠٠ ح/ الأصول (الجديد)

١٩١٣ ح/ مجمع الاهتلاك

٨٧ ح/ خسائر استبدال أصول

----- ٩٠٠٠ ح/ الأصول (القديم)

----- ١٠٠٠ ح/ البنك

٣١. إذا تكبدت الشركة المبالغ التالية لاستملاك منجم للذهب في عام ٢٠٠٨، (١٠٠,٠٠٠ حق الامتياز، ٥٠٠,٠٠٠ مصاريف بحث وتطوير، ١,٢٠٠,٠٠٠ مصاريف حضر، ٧٥٠,٠٠٠ ثمن شاحنات) وتقدر الشركة أنها ستتكد مبلغ ٢٢,٠٠٠ دينار لإغلاق المنجم بعد الانتهاء منه، وأنها ستتمكن من بيعه بعد الانتهاء منه بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ دينار. دلت النتائج أن المنجم يحتوي على ٣٠٠ كيلو ذهب، فإذا استخرجت الشركة لغاية نهاية العام ١١٢ كيلو ذهب وباعت منها ٨٠ كيلو بسعر ١٢٠٠٠ دينار للكيلو. قم بعمل جميع قيود عام ٢٠٠٨.

قبل حل السؤال، ووفقا لمفهوم الأصل الاستخراجي كما جاء في السؤال السابق رقم ٢٥، فيجب أولا تحديد قاعدة الاستنفاد وعدم تضمين تكلفة الأصل بأي مصاريف تطوير ملموسة، وبناء عليه:

أ- تكلفة الأصل = (مصاريف البحث والتطوير + مصاريف تطوير غير ملموسة + مصاريف إعادة التهيئة)

أي (١٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠ + ٣٢٠٠٠) = ١,٨٣٢,٠٠٠ دينار

قاعدة الاستنفاد = (التكلفة - الخردة) إي (١٨٣٢٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠) = ١,٧١٢,٠٠٠ دينار

ب- معدل الاستنفاد (تكلفة الوحدة) = (قاعدة الاستنفاد / الوحدات المقدرة استخراجها)

إي (٣٠٠ / ١٧١٢٠٠٠) = ٥٧٠٧ لكل كيلو ذهب

ج- قسط الاستنفاد = (الكمية المستخرجة X معدل الاستنفاد)

إي (١١٢ X ٥٧٠٧) = ٦٣٩١٨٤ دينار وبما أن الكمية المستخرجة تذهب لمخازن الشركة

وتصبح أصلا متداولا فيتم عمل قيد الاستنفاد واثبات المخزون كالتالي:

٦٣٩١٨٤ ح/ مخزون الذهب

----- ٦٣٩١٨٤ ح/ مجمع الاستنفاد

من الملاحظ ونظرا لطبيعة المخزون الذي لم يصنع فان قسط الاستنفاد لم ينزل كمصروف عند استخراج ما في باطن الأرض، وهذا منطبق سليم جدا لان المصروف بطبعه مصروف إيرادي اي يجب أن يقابله إيراد، فأين هو الإيراد عند الاستخراج، ولا يتحقق الإيراد إلى عند بيع المخزون  
د- بيع المستخرج، واثبات مصروف الاستنفاد المتمثل بتكلفة فقط الذهب المباع وليس جميع المستخرج

عند البيع: (٨٠ كيلو ذهب X ١٢٠٠٠ سعر البيع) = ٩٦٠٠٠٠٠ دينار

٩٦٠٠٠٠ ح / البنك

----- ٩٦٠٠٠٠ ح / المبيعات

إخراج التكلفة (الاستنفاد) (الكمية المباعة X معدل النفاذ إي التكلفة)

(٨٠ X ٥٧٠٧) = ٤٥٦٥٦٠ دينار

٤٥٦٥٦٠ ح / تكلفة بضاعة مباع

----- ٤٥٦٥٦٠ ح / مخزون الذهب

وهكذا يكون مبدأ المقابلة تحقق بشكله الصحيح غير القابل للجدل.



[abdallahabdelrazek99@yahoo.com](mailto:abdallahabdelrazek99@yahoo.com)